العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية؛ مثلّث الأزمة

تلاحقت انباء الخلاف بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، خلال الاشهر القليلة الماضية، بحيث كاد البعض يعتقد أن علاقات التعاون الاستراتيجي الثابتة والراسخة بين البلدين على وشك الدخول في مأزق يصعب الخروج منه، أو، أنها، فعلاً، أصبحت على عتبة الانهيار. وساهم في تعزيز هذا الانطباع استمرار هذا الخلاف، وهو ليس الاول من نوعه، لفترة طويلة نسبياً، بالاضافة الى البعد الشخصي الذي رافقه، والذي طال المقامات السياسية العالية لدى كلا الجانبين.

تركّز محور الخلاف الرئيس حول مسألة الضمانات المالية، بقيمة عشرة مليارات دولار، التي تقدّمت اسرائيل في طلبها، في أيلول (سبتمبر) الماضي، من أجل تمويل استيعاب المهاجرين اليهود الجدد من الاتحاد السوفياتي سابقاً. واشترطت الولايات المتحدة الاميركية، آنذاك، عدم استخدام هذه الضمانات في بناء المزيد من المستوطنات في الارض المحتلة، الامر الذي رفضته اسرائيل رفضاً قاطعاً. ومع توالي مشاهد هذا الخلاف، الذي ترافق مع الاستعدادات للانتخابات الرئاسية الاميركية، في خريف العام الحالي، وفي اسرائيل لانتخابات الكنيست الثالث عشر في حزيران (يونيو) المقبل، لجأ كلا الطرفين الى استخدام بعض الاسلحة الجانبية بهدف الضغط على الطرف الآخر. فمن جهتها، وجّهت واشنطن اصبع الاتهام الى المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بنقل أسرار التقنية الاميركية المتعلّقة بصواريخ «باتريوت» الى دول أخرى، خلافاً للقواعد المرعية، في هذا المجال، بين البلدين؛ في حين تمسّكت اسرائيل بموقفها المتعنّت في مفاوضات السلام الثنائية، الامر الذي ترك هذه المفاوضات تراوح مكانها من دون تحقيق أي تقدّم يذكر.

تعثّر المسار السلمي

غادر الوفد الاسرائيلي، في الثالث والعشرين من شباط (فبراير) الماضي، الى الجولة الرابعة من المفاوضات الثنائية في واشنطن، من دون ان يحمل معه صلاحية عرض النموذج الاسرائيلي للحكم الذاتي على الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك (**يديعوت احرونوت**، ٢٣/٢/١٩٩٢). وكان الوفد الاسرائيلي قد اكتفى في الجولة السابقة بتقديم اقتراح لجدول الاعمال يتضمّن قائمة بالقضايا التي يمكن مناقشتها ضمن اطار الحكم الذاتي. وتضمّنت تلك القائمة البنود المتعلّقة بنقل الصلاحيات من الادارة المدنية، مثل الصحة والتعليم. الّا ان اصرار رئيس الحكومة، اسحق شامير، على عدم اعطاء صلاحيات لرئيس الوفد الاسرائيلي، الياكيم روبنشتاين، البحث في قضايا حدود الحكم الذاتي، ومصدر الصلاحيات، والاراضي والمياه والقدس، دفع الوفد الاسرائيلي في الجولة الثالثة، أيضاً، الى التمسّك بمناقشة مواضيع أقل أهمية انحصرت في مجالات الخدمات اليومية. وتأكيداً على هذا التوجّه، انضمّ الى الوفد الاسرائيلي ضابط الاركان لشؤون الصحة في الادارة المدنية في [الضفة الفلسطينية]، اسحق سيفر، والمدير العام لوزارة المالية السابق، عزرا سدان. أمّا المواضيع التي تولّى الاثنان مناقشتها مع الوفد الفلسطيني، فقد اقتصرت في مجالات محدّدة من صلاحيات الحكم الذاتي المقترح (**هآرتس**، ٢٥/٢/١٩٩٢). وأوضح المدير العام لمكتب رئيس الحكومة، يوسف بن ـ اهارون، في واشنطن السبيل الذي اختارت اسرائيل نهجه في المفاوضات الدائرة، فقال: «اننا نفضّل التركيز على القضايا بحد ذاتها، وتناولها الواحدة تلو الاخرى. انها مسألة تكتيك المفاوضات، وهي تعكس التطلّع الاسرائيلي للتوصل الى تفاهم مع [المفاوضين الفلسطينيين] بشأن العناصر المختلفة للحكم الذاتي، بدلاً من طرح مخطط شامل نكون بعد ذلك بحاجة الى البحث عن مضمون لكل عنصر من عناصره. وعلى أي حال، فان النتيجة النهائية